

سليم الحص

نحن والطائفية

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

حقوق الطبع محفوظة



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ (٠١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)

e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

تصميم الغلاف: عباس مكي

الاخراج الفني: بسمة التقي

تقديم

نحن من الذين يعتبرون الطائفية آفة لبنان المركزية.

فهي كثيراً ما تكون حائلاً دون العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وهي بالتالي عقبة كأداء في طريق أي توجه جدّي لاحترام حقوق الإنسان في لبنان.

وهي كثيراً ما تشكّل حاجزاً دون إطلاق يد المحاسبة والمساءلة في النظام اللبناني، سواءً على الصعيد السياسي أم الإداري أم القضائي، وذلك حيث تُتخذ الطائفية متراساً يحتمي وراءه كل من قد يتعرض للملاحقة. فإذا ما امتدت يد المحاسبة أو المساءلة إلى أحدهم لجاأ إلى الإثارة الفتوية سلاحاً يدرأ به عن نفسه شبح المساءلة أو المحاسبة. فلا غرابة في القول والحال هذه إن الطائفية حصن الفساد والإفساد في المجتمع.

ولما كانت الديمقراطية تتلازم مع التمثيل الشعبي الحر، من جهة، ومع آليات المحاسبة والمساءلة، من جهة أخرى، فإن القيد الطائفي على حرية الاختيار في الانتخابات وإسهام الأجواء الطائفية في تعطيل آليات المساءلة والمحاسبة في المجتمع، من شأنهما إجهاض أي مسعى جدّي لتحقيق إصلاح ديمقراطي فاعل في البلاد.

ثم إن العصبية الطائفية من شأنها تعميق خطوط الفرز بين فئات المجتمع الواحد وبالتالي تأجيج حدّة الانقسامات على الوجه الذي قد يفضي في أي

لحظة إلى إشعال النزاعات بين مختلف الفئات وتقويض ركائز الاستقرار في المجتمع.

لهذه الاعتبارات جميعاً نقول إن الطائفية هي آفة لبنان المركزية. فلا إصلاح يرنجى على الصعد السياسية أو الإدارية أو حتى الاقتصادية في ظل استشراء آفة الطائفية في البلاد.

أدركنا كل ذلك منذ تفتحت أعيننا على الواقع السائد في لبنان ووعينا أبعاد هذه الحقيقة منذ لحظة تسلّمنا زمام المسؤولية للمرة الأولى في سدة رئاسة الوزراء في العام ١٩٧٦.

لقد توليت مسؤولية رئاسة الوزراء منذ ذلك الحين خمس حكومات على امتداد نحو تسع سنوات، كما توليت حقيبة وزارية لثلاث سنوات في حكومة الرئيس رشيد كرامي إبان عهد الرئيس أمين الجميل. وفزت بمقعد نيابي عن بيروت في العام ١٩٩٢ ومجدداً في العام ١٩٩٦ وخسرت ذلك المقعد في انتخابات العام ٢٠٠٠ وأنا على رأس الحكومة.

سعت جاهداً طوال هذه الحقبة التي ناهزت ربع القرن من الزمن، مع من كان يسعى، إلى إيجاد السبل والوسائل والصيغ لتجاوز الحالة الطائفية في البلاد. كان منطلقي في البداية الدعوة إلى إلغاء الطائفية، ولكنني سرعان ما أدركت أن القضاء على الحالة الطائفية لا يكون بقرار. فالمصالح المتجذرة في النظام الطائفي، والتعقيدات التي تحفّ بعملية الإلغاء من جراء تعارض المصالح كما من جراء حدة العصبية التي تلازم الحالة الطائفية بين الناس، من شأنها أن تُملي الإقلاع عن الحديث عن قرار بإلغاء الطائفية واعتماد فكرة المسار لتجاوز الحالة الطائفية على أن تكون سيمته التدرج.

في العام ١٩٨٠ طرحت فكرة شق نافذة على المستقبل باعتماد نظام انتخابي مركّب قوامه: عدد من النواب، ربما في حدود العشرة في المئة من مجموع عدد النواب الذين يتشكل منهم المجلس التشريعي، يُنتخبون على أساس غير طائفي وعلى أساس لبنان دائرة واحدة، والبقية، أي أكثرية النواب،

يُنْتخبون على أساس الدوائر الأصغر التي قد يتم الاتفاق عليها وإنما على أساس طائفي. هكذا تولد نواة لاطائفية في مجلس النواب. ومع الوقت، إذ يتحلل المجتمع تدريجياً من ربة الطائفية، يمكن توسيع هذه النواة إلى عشرين في المئة، ثم إلى ثلاثين، ثم إلى خمسين، إلى أن تغدو اللاطائفية هي قاعدة التمثيل النيابي. ويمكن اعتماد نظام للتدرج مماثل في انتخاب الرؤساء، أي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء فيكون انتخاب كل من هؤلاء بأكثرية ٩٠ في المئة مثلاً بصرف النظر عن هويته الطائفية في دورة أولى، وفي الدورة الثانية في حال عدم فوز أحد في الدورة الأولى، ينتخب بالأكثرية العادية على أن يكون من الطائفة المعهودة في كل حالة. هكذا يكون المسار للقضاء على آفة الطائفية مهما طال الزمن. هذه الرؤية ضمنيتها كتابي الأول في السياسة الذي سطرته بعنوان «نافذة على المستقبل».

ومع الزمن تطور تفكيري حيال المسار المطلوب لتجاوز الحالة الطائفية بعد مداورات طويلة ومتشعبة في الموضوع خاضتها ندوة العمل الوطني التي كنت من مؤسسيها وما زلت حتى اليوم على رأسها. والندوة هي في ذاتها تجربة وطنية لا طائفية، وقد تجلى ذلك ويتجلى في تكوينها وبنيتها وبرامجها وبياناتها. فلقد تبنيت مشروع ندوة العمل الوطني لنظام انتخابي يرتكز على قاعدة التمثيل النسبي وينص على ضوابط للدور الذي يمكن أن يلعبه المال السياسي والهيمنة الإعلامية في التحكم في مسار العملية الانتخابية. أما الدائرة الانتخابية فلا مانع من أن تكون على مساحة لبنان الوطن، إلا أننا آثرنا التزام ما نصّ عليه اتفاق الطائف، المعروف بوثيقة الوفاق الوطني، أي اعتماد المحافظات الخمس التقليدية دوائر انتخابية.

إننا نرى أن قاعدة التمثيل النسبي هي الأقرب إلى ضمان تمثيل شعبي صحيح في الندوة النيابية، وهي كفيلة مع الزمن بفتح باب التطور الديمقراطي في البلاد وبالتالي تجاوز الحالة الطائفية تدريجياً شرط أن تتواكب مع سياسات تربوية وإعلامية وثقافية وإنمائية موجهة إلى خدمة قضية إخراج اللبنانيين من الطوق الطائفي.

كانت لي تجربة غنية في مواجهة الحالة الطائفية طوال وجودي في الحكم، أبسطها في هذا الكتاب عسى أن يكون فيها ما يضيء الطريق أمام تجاوز الحالة الطائفية مستقبلاً. في هذا الكتاب أعرض لشتى القرارات والمراسيم والبيانات والمواقف والمبادرات التي تبنتها في مختلف المراحل على هذا الصعيد وأعرض للعقبات والحواجز التي حالت دون ترجمتها سياسة منهجية.

في نهاية التحليل لا يمكن إلغاء الطائفية إلا ديمقراطياً، وتحقيق ذلك لا بد أن ينتظر تطوير الحياة الديمقراطية في البلاد.

النصوص التي يحتويها هذا الكتاب ليست جديدة. إنها منشورة في عدد من الكتب التي أصدرتها سابقاً، وقد جمعتها في كتاب واحد عسى أن يكون ذلك ذا جدوى في تقويم التجربة التي خضناها من موقع المسؤولية على مستوى التصدي لآفة الطائفية.

وقد دخلت التجربة بيتي، إذ تزوجت من مسيحية وإنما بحسب الشريعة الإسلامية. وفي هذا الكتاب ملامسة لهذا الجانب من حياتي الخاصة تطرقت إليه في مناجاة لشريكة حياتي بعد رحيلها، علماً بأنها عادت فاعتنقت الإسلام بملء إرادتها قبل نحو سنتين من وفاتها، معلنة أنها قررت أن تُدفن معي في جدث واحد.

لم أتطرق في هذا الكتاب إلى عهد الرئيس العماد إميل لحود، وكنت رئيس أول حكومة في عهده، ذلك لأن المسألة لم تطرح جدياً في عهده. وقد عرف عن الرئيس لحود ترقّعه المطلق عن كل شأن طائفي في كل الظروف. وقد قلت عنه في كتابي «للحقيقة والتاريخ»، بعد تجربتي الغنية معه قائداً للجيش ثم رئيساً للجمهورية: لو كان في لبنان رجل واحد لا طائفي ولا يعرف للطائفية معنى في تفكيره ووجدانه وسلوكه فهو إميل لحود، «كان كذلك وبقي كذلك».

سليم الحص